

## اعتذارات ابن جني عن سيبويه في فوائت الكتاب

Ibn-Jinnī's Justifications for  
the Omissions in Sibawayh's Bookصايل هزاع الهواوشة  
جامعة العلوم التطبيقية الخاصة - الأردن

**Abstract:** This research aims to reveal Ibn-Jinnī's approach in defending Sibawayh for overlooking certain linguistic structures. Such omissions were pointed out by some grammarians, like Ibnul-Sarrāj, which made Ibn-Jinnī think it was a derogation of Sibawayh's effort in the book. He responded to this and tried hard to find reasons to get back at those who had attacked Sibawayh and degraded him, according to his understanding. The responses of grammarians, linguists and lexicographers were similar regarding many of the examples which Sibawayh overlooked, whether in approval or rejection, as this research will explain.

The omissions mentioned by Ibn-Jinnī were divided into sections, according to their source. Then the researcher began to show the evidence of Ibn-Jinnī, which was mentioned in his book "Al-Khaṣā'is" and then concluded the evidence that Ibn-Jinnī used and did not mention explicitly. All this was scrutinized, criticized and compared, in order to show the strength of that evidence.

The research has shown that the early grammarians had overlooked the fact that the linguistic structures increase and change, and that this is a natural development that affects structures for many reasons. Therefore, early grammarians scrutinized Sibawayh's works, and the work of others, hunting for any overlooked structures, as if they were trying to discover precious knowledge! Had they spent their time and effort on something more important, it would have been better for them and more suitable.

**الملخص:** يبتغي هذا البحث كشف النقاب عن منهج ابن جني في الذب عن سيبويه في الأبنية التي غفل عنها، وتتبعها النحاة بعده كابن السراج؛ مما جعل ابن جني يظن ذلك انتقاصا من جهد سيبويه في الكتاب، فانبرى يرد عنه ذلك، ويجتهد في إيجاد العلل للانتصار ممن نالوا من سيبويه وحطوا من قدره حسب فهمه. وقد تشابهت ردود النحاة وأهل اللغة والمعاجم في الكثير من الأمثلة التي فاتت سيبويه في الموافقة أو الرفض، وهذا ما سيوضحه البحث.

وقد قُسمت الفوائت التي أوردها ابن جني إلى أقسام حسب مصدرها، ثم شُرع بعد ذلك ببيان أدلة ابن جني التي أفصح عنها في كتابه الخصائص، ثم استنباط الأدلة التي استعان بها ابن جني ولم يذكرها صراحة. وكل ذلك قد أُلقي في ميزان الدراسة والنقد والمقارنة طلبا لبيان قوة تلك الأدلة.

وقد أفضى البحث إلى أنّ النحاة القدامى لم يلح في تفكيرهم أنّ الأبنية تتكاثر وتتحوّر، وهذا تطوّر طبعي يصيب الأبنية لأسباب عديدة، ولذلك تتبّع النحاة القدامى أثر سيبويه وغيره يتصيّدون أبنية فاتت كأنهم يقعون على علم غزير! ولو أنّهم أنفقوا وقتهم وجهدهم الغزير في ما هو أهمّ لكان خيرا لهم وأقوم.

## المقدمة:

يجلي هذا البحث أهمية الانتقال من منهجية التبرير إلى منهجية الوصف في دراسة أبنية اللغة، فقد انبرى عدد من النحاة القدامى منهم السيرافي وابن جني وابن عصفور وغيرهم للدفاع عن سيبويه، ودرء النقص عنه في أبنية ذكر بعضهم أنها فاتت سيبويه. ويعزم البحث أيضا على استكشاف منهج ابن جني في الاعتذار عن سيبويه في الأبنية التي فاتته، وقد عرض ابن جني دفاعه في باب مستقل من كتابه الخصائص.

وكان السيرافي قد سبق ابن جني في الذب عن سيبويه في الفوائت، فكان لزاما أن يسلك البحث سبيل المقارنة بين منهج ابن جني والسيرافي، والوقوف على التشابه والاختلاف بين منهجهما. وكان حقًا أيضا أن يلتزم البحث المنهج الوصفي في بيان طرق ابن جني ووسائله في الدفاع عن سيبويه في الفوائت، ثم إخضاع تلك الطرق والوسائل لمجهر الدرس والنقد.

وحتى يبلغ البحث مرامه التّجئ إلى عدد من المصادر الأمهات ككتاب فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب للسيرافي، وكتاب الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، وكتاب أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، فضلا عن المعاجم والأبحاث والرسائل الحديثة.

## شراكة البحث

كان الدافع لهذا البحث ما ورد في مقدمة المحقق محمد عبد المطلب البكاء في كتاب فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب، إذ قال: "ومن خلال تصفح هذين البابين في شرح السيرافي وخصائص ابن جني اتضح لي الشبه الكبير، إن لم أقل المطابقة بين ما ذكره السيرافي وابن جني في دفاعهما عن سيبويه وردّ من استدرك عليه، وهذا ما يؤيد عندي: أنّ ابن جني كان قد اطلع على شرح أبي سعيد ونقل عنه، وإن لم يشر إلى ذلك" (السيرافي 2000م، 43). أما أنّ ابن جني قد اطلع على شرح السيرافي ونقل عنه فغير بعيد، وأما أنّ ابن جني ما زاد على ما جاء به السيرافي، وأنّ دفاعهما كان متطابقاً فهذا يعوزه مزيد بيان وتفصيل.

إنّ المستقرى لأبنية الصرف في كلام العرب ليجد أنّها تتكاثر كلما تقدّم الزمان؛ فقد شرح ابن الدهان عن سيبويه ثلاثين وثمانمئة بناء، وزاد عليها أربعة وستين أخرى (ابن الدهان 2003م، 19)، ثمّ تعقب ابن السراج سيبويه، فعثر على أبنية فاتته، وإن كان قد اختلف في بعضها، وزاد الجرمي وابن خالويه أمثلة يسيرة (ابن القطاع 1999م، 90) وورد عند السيرافي وابن جني أبنية أخرى لم يذكرها سيبويه ولا ابن السراج في تعقبه لأبنية سيبويه، وقد أقرّا، أي السيرافي وابن جني، بفوائتها. كما ذكر أبو بكر الأشبيلي الزبيدي وهو معاصر للسيرافي وابن جني أنّه ألقى نحو الثمانين بناء لم يذكرها سيبويه في أبنيته، ولا دلّ عليها أحد من النحويين من بعده (الأشبيلي الزبيدي 1890م، 1) ثمّ جاء ابن القطاع الذي أحصى ألفاً وخمسمئة بناء، وذكر أنّه رام الاختصار وعدم الإكثار من الأمثلة؛ ولذلك لم يضمن الإحاطة بكل الأبنية. (ابن القطاع 1999م، 92). واستدرك السيوطي في المزهر كذلك عدداً من الأبنية، ولعلّ كتاب خديجة الحديثي (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) من الكتب المهمة في رصد كل ما استدرك على سيبويه من أبنية ممن جاء بعده حتى العصر الحديث، ولن ينتهي توليد الأبنية ما دامت اللغة العربية لغة منطوقة، وتتأثر بغيرها من اللغات، وما دامت العلوم تطرأ والفكر ينتج الجديد. وليست الغاية إحصاء ما استدرك على سيبويه، إنّما الغاية ملاحظة زيادة عدد الأبنية المستدركة كلما تقادم الزمان على عهد سيبويه. فالحاجة إلى انتزاع أبنية جديدة من أبنية مستقرّة لا تنتهي، وأمثلة ذلك كثيرة نحو المصدر الصناعي، إذ ترى خديجة الحديثي "أنّ المصدر الصناعي دعت الحاجة إليه بعد أن ترجمت الكتب الكثيرة عن اللغات الأجنبية، وبعد أنّ بدأ العرب يؤلفون في العلوم المختلفة، فاحتاجوا إلى وضع أبنية تسدّ حاجتهم في الكتب المترجمة والمؤلفة، وقد كثر هذا النوع من المصادر في القرون المتأخرة" (الحديثي 1965م، 210).

ما سبق يدفع إلى الإيمان بأنّ اللغة تخضع للتطور والنمو كما ينمو الكائن الحي، وقد أشار إلى هذا المعنى رمضان عبد التواب (عبد التواب، 1967م، 30). ولا جرم أنّ ابن جني والسيرافي ومن حاول حصر اللغة وأبنيته والانشغال بتتبع ما شرد من أحد النحاة لم يدُر في بالهم هذا التفكير، وكان همهم تدوين اللغة القديمة وتنظيم مادتها (خمعاني، 2016م، 169)؛ لهذا أكتبوا على ملاحقة الأبنية التي استدركت على سيبويه يردون عنه ما ظنّوا أنّه انتقاص لعمله وجهده في الكتاب، وليس الأمر كذلك. ولو أنّ باحثاً أراد أن ينحو مثل ما نحا ابن جني والسيرافي من قبله ماذا عساه أن يفعل بمئات الأبنية التي ظهرت بعد عهد ذينك الرجلين.

### نفي المطابقة

لم يكن ممكناً الاختلاف الواسع بين السيرافي وابن جني؛ لأنّ الموضوع واحد، والأبنية المستدركة على سيبويه محصورة ومحددة، ولكن ليس صحيحاً أنّ الدفاع للعالمين كان متطابقاً، وآية ذلك ما يأتي:

أولاً- أنّ ابن جني زاد أمثلة على ما جاء في شرح السيرافي، وهذا ذكره البكاء نفسه في مقدّمة التحقيق، لكنّ ابن جني لم ينسب تلك الفوائت إلى أحد، (السيرافي 2000م، 43). وقد بلغ عدد الأمثلة التي زادها السيرافي على ما ذكره ابن السراج أربعة وعشرين مثلاً، وبلغ عدد الأمثلة التي زادها ابن جني على ما ذكره ابن السراج والسيرافي ستة وثلاثين مثلاً. ولا يعني ذلك أنّ السيرافي و ابن جني قد أقرّا بفوات كل هذه الأمثلة على سيبويه. ولعلّ البكاء في الإحصائية التي ذيل بها كتاب السيرافي قد غفل عن قرنفل الذي أضافه السيرافي، (السيرافي 2000م، 91)، ولم يُثبت لابن جني إلا أربعة وعشرين مثلاً زائداً على ابن السراج والسيرافي، (السيرافي 2000م، 100-101). رغم أنّ ابن جني قد ذكر الأمثلة الفاتية في أول الكتاب. والأمثلة التي ما ذكرها البكاء وأوردها ابن جني هي: سُراوع، وضحيد، وعتيد، والحبليل، والأربعاوى، والقهوبة، وإور، وضمّط، زونك، زونك، ويزنأ، وتّعفرت (ابن جني، د.ت، 187/3).

\* هذا الكتاب ضمن شرح كتاب سيبويه للسيرافي، وهو باب من أبواب شرح الكتاب للسيرافي، وقد حمل عنوان (باب ما فات سيبويه من أبنية كلام العرب)، وسماه البكاء: (فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب).

وبذلك يكون مجموع الأمثلة التي ذكرها السيرافي ثمانية وأربعين مثالا، ومجموع الأمثلة التي ذكرها ابن جني ثمانين مثالا. إذن الأبنية التي أحصاها ابن جني أكثر من التي أحصاها السيرافي، فقد زاد ابن جني على ما ذكره السيرافي ستة وعشرين مثالا، وهذا فارق غير يسير. وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن جني لم يذكر أمثلة أوردتها السيرافي في باب القول على فوائت الكتاب، هي: ضَهِيًا، شَحْشَحَ، وَرَقَرَقَ، والأخيران أسماء لا أفعال، وذكر السيرافي أن الزجاج جعلهما على وزن (فعل). أما (دتل، وأنظور) فقد ذكرهما في أبواب أخرى، ينظر (ابن جني، د.ت، 3/ 179، 2، 316/3، 136/3). وضهيا ذكرها ابن جني في سر صناعة الإعراب، وبين أنّ فَعِيلَ بفتح الفاء ليس في الكلام (ابن جني، 2000م، 1/122).

ثانيا- أقرّ السيرافي بعشرة أبنية من أصل ثمانية وأربعين بناء، ذكر ثلاثة أبنية في أول الباب، هي: هُنْدَلَع اسم بقلّة، وَرْدَاقِس، وهو طرف العظم الناتئ فوق القفا، ومثلها خُرْزَانِق، وهي ثياب ديباج، وأصله بالفارسية، وشَمْنُصِير، وهو اسم موضع، وقد نسب ذلك إلى الزجاج (السيرافي 2000م، 67-68)، ثم عاد في آخر الباب ليذكر سبعة أخرى، هي: كُدْبُذْبَان، وكُدْبُذْب، وكُدْبُذْب، وتعني كلها الكذاب، وضَعْفُوق على وزن فعلول، ومعناه حَوْل باليمامة، وخُرْعال على وزن فعلال، وناقّة خزعال، أي بها ظلع، وَرَيْرِفون، وفَرَعَبَلَانة وتعني السريعة، وهي اسم دابة (السيرافي 2000م، 97-99). ولم يحاول السيرافي، حين ذكر هذه الكلمات التي أقرّ بفواتها، إيجاد الأعدار لسببويه، واكتفى بذكر أصل بعضها، فبين أنّ (دُرْدَاقِس و خُرْزَانِق) أصلها فارسي دون أي تعقيب، ولعلّ هذا غريب؛ فالسيرافي قال معلقا على بعض الأمثلة التي ليست من أصل عربي: "وهذه الأمثلة لم تكن من كلام العرب؛ لذا فلا استدراك على سببويه فيها" (السيرافي 2000م، 95). وهذا الأمر هو الذي جعل محقق كتاب الفوائت يُخرج: (دُرْدَاقِس و خُرْزَانِق و شَمْنُصِير) من قائمة الأبنية الفائتة رغم أنّ السيرافي قد أقرها (السيرافي 2000م، 57-58).

أما ابن جني فقد أقرّ بعدد أكبر، لكنّه اختلف في موقفه من هذه الكلمات؛ إذ كان يفتش عن أعدار يسوقها لسببويه، كما سيتبين في هذا البحث، ويمكن تقسيم الكلمات التي اعترف ابن جني بفواتها على سببويه إلى قسمين: الأول ما أقره دون استدراك. والثاني أقره مع الاعتذار.

ثالثا- أنّ ابن جني أسرف في التعليل وتفوق على السيرافي، فالناظر في دفاع السيرافي عن سببويه في الفوائت يكتشف أنه كان يصدر عن المسألة واقفا على علة واحدة فقط، ولا يجهد نفسه في البحث عن علل ممكنة كما كان ابن جني يفعل في كثير من الكلمات، ولعل في الإشارة إلى منهج كلا العالمين في كلمات معينة غناءً وكفايةً لبيان غزارة العلل عند ابن جني، واهتمامه بتقصي كل ما قيل في المسألة الواحدة. من الأمثلة التي يظهر فيها تفوق ابن جني في سوق العلل وحشدها (تلقّامة وتلغابة)، إذ أطب ابن جني في ذلك، وسيتبين ذلك لاحقا، خلاف السيرافي الذي صدر عن المسألة مكتفيا بذكر أنّ سببويه قد أورد نظائرها، (السيرافي 2000م، 72).

رابعا- أنّ السيرافي كان يتجاوز عن بعض الأبنية إن لم يجد لها تفسيرا، ولم يفعل ذلك ابن جني، ومثال ذلك ترجمان، وللتحقق من ذلك ينظر (السيرافي 2000م، 72)، و(ابن جني، د.ت، 3/ 193-194).

خامسا - عدد الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية مختلف لكلا العالمين، فقد استشهد السيرافي بآية واحدة، هي قوله تعالى: "يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ" التوبة 30، وبلغت الشواهد الشعرية ستة وعشرين شاهدا ما بين شعر ورجز، واستشهد بمثل واحد. أما ابن جني فقد بلغت الشواهد الشعرية عنده أربعة وخمسين شاهدا شعريا ما بين شعر ورجز، ولم يستشهد من القرآن إلا بآية واحدة، هي قوله تعالى: "قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ" الملك 30. واستشهد بمثل واحد أيضا.

أقسام الفوائت حسب مصادرها

تقسم الفوائت التي ذكرها ابن جني حسب مصادرها إلى:

القسم الأول: ما استدركه ابن السراج في الأصول، وعددها أربعة وعشرون، قد سردها ابن جني أولا، وهي: تلقّامة وتلغابة، فرناس، فرانس، تنوفي، ترجمان، شحم أمهج، مهوأن، عياهم، ترامز، وتماضر، يناعبات، دحنح، عفرين، ترعاية، الصنبر، زيتون، كذبذب، هز نيزان، عفزان، هديكر، هندلع، درداقس، خزرانق، (ابن جني، د.ت، 3/ 190) وقد أشار ابن جني إلى ابن السراج في بعض المواضع وإن لم يذكر كل المواضع، فلا حاجة لذكر ذلك؛ لشيوع ذلك عن ابن السراج.

القسم الثاني: ما ذكره السيرافي، وعددها ثمانية عشر، هي: شمنصير، مكرم ومعون، العيين، مسولى، طيلسان، ينباع، أنظور، السلبيط، زهيد، يستعور، خرنباش، الماجشون، الماطرون، صغفوق، خزعال، زيزفون، قرعبلانة. ولا ريب أنّ ابن جتي قد اطلع على عمل السيرافي، وكان يشير إليه تلميحاً، وقد ذكر السيرافي مصدر كل مثال أضافه من الفوائد على ما استدركه ابنُ السراج، إمّا بذكر بيت شعر أو ذكر اسم راوي الكلمة.

القسم الثالث: ما ورد في كتاب العين: عياهم (ابن جتي، د.ت، 197/3) ينظر (الفراهيدي د.ت، باب عهم). وقرعبلانة (ابن جتي، د.ت، 211/3) ينظر (الفراهيدي د.ت، باب قرعبل) وقد ذكرهما ابن السراج والسيرافي كما سبق.

القسم الرابع: ما ورد في شعر: سمرطول (ابن جتي، د.ت، 207/3). سراوع والقسطال (ابن جتي، د.ت، 213/3)، إيوز (ابن جتي، د.ت، 217/3).

القسم الخامس: ما ذكره الكوفيون، وكان كلمة واحدة، هي جبروه (ابن جتي، د.ت، 206/3).

القسم السادس: ما رواه أحد اللغويين، فقد روى الفراء (مأق) (ابن جتي، د.ت، 206/3). وكذلك خزعال عن الفراء (ابن جتي، د.ت، 213/3)، وخزعال أوردتها السيرافي عن الفراء. وروى عن قطرب: ترقوة (ابن جتي، د.ت، 207/3). وعن أبي الحسن اللحياني: مسكين ومنديل بفتح أوله (ابن جتي، د.ت، 206/3)، وعن المبرد: أصري (ابن جتي، د.ت، 212/3). وعن أبي عبيدة: القهوية (ابن جتي، د.ت، 217/3). وعن ابن الأعرابي: أرونان (ابن جتي، د.ت، 215/3). وعن ثعلب: أسكفة (ابن جتي، د.ت، 215/3).

القسم السابع: ما كان علماً معروفاً، نحو: ميسون، وهو اسم أم يزيد بن معاوية (ابن جتي، د.ت، 203/3).

القسم الثامن: ما لم يذكر مصدرها: ويمكن أن يقسم ما لم يذكر ابن جتي مصدره إلى ثلاثة أقسام: الأول- ما لم يذكر مصدره دون تعليق، نحو: قيطون (ابن جتي، د.ت، 203/3)، وموق (ابن جتي، د.ت، 205/3). وحوريت وخليوت (ابن جتي، د.ت، 207/3)، وعقربان (ابن جتي، د.ت، 210/3)، ومالك (ابن جتي، د.ت، 212/3). والأربعواى والفرنوس والحليل وويلمة (ابن جتي، د.ت، 214/3). الثاني: ما لم يذكر مصدره وعدّه شاذاً لا يلتفت إليه، نحو: إصبع وزئبر وضئبل وخرقع وإزلزل (ابن جتي، د.ت، 212/3) و زونك وضفنت (ابن جتي، د.ت، 205/3) و زونك و زنونق و برناً وتعفرت. (ابن جتي، د.ت، 218/3) الثالث: لم يذكر مصدره وعده مصنوعاً: زهيد وعتيد (ابن جتي، د.ت، 216/3).

أدلة ابن جتي في الفوائد

قبل الخوض في أدلة ابن جتي في المدافعة عن سهو سيبويه عن بعض الأمثلة تحسن الإشارة إلى إجلال ابن جتي لعمل سيبويه؛ فالعثور على أمثلة نزره معللة لسببويه لا مزرارة عليه، وشاهدة بفضله؛ لكلفة ذلك الأمر وتعذر تطويقه واكتنافه، لسعة البلاد، وكثرة اللهجات، واختلاف أحوال الناس، واختلاف الكلام بين شعر ونثر (ابن جتي، د.ت، 185/3-186).

قسم ابن جتي الفوائد التي تتبعها المستدركون على سيبويه إلى ثلاثة أضرب (ابن جتي، د.ت، 188/3-189): الضرب الأول- ما ليس قائلها فصيحاً عند سيبويه، ويقفز هنا سؤال: كيف عرف ابن جتي أنّ سيبويه لا يعتد القائل بتلك الأبنية فصيحاً؟ أو ما الركائز التي استند عليها في الحكم بعدم فصاحتها عند سيبويه. ولماذا لم يقدر ابن جتي أنّ سيبويه لم يسمع تلك الكلمات وإن نطق بها فصحاء؛ وابن جتي نفسه قد بين أنّ الأحاطة بكل كلام العرب، على اختلافهم أحوالهم، أمر عسير (ابن جتي، د.ت، 185/3-186).

وذكر ابن جتي قبل عرض الفوائد أنّ أكثر تلك الفوائد مأخوذة عن فسد لغته (ابن جتي، د.ت، 186/3). وبعد دراسة أدلة ابن جتي في الدفاع عن سيبويه تبين أنّ كلامه غير دقيق؛ إذ ليس أكثر الفوائد مأخوذة عن فسد لغته كما زعم ابن جتي؛ فالأمثلة التي ردها ابن جتي بحجة عدم الوثوق بفصاحة قائلها سبعة من أصل تسعة وسبعين مثلاً! هي: عياهم، مسكين ومنديل، حوريت، طيلسان بكسر اللام، زهيد وعتيد.

ويمكن تقسيم هذا الضرب إلى نوعين، هي:

الأول: أبنية ذكرها من لا يوثق بفصاحتها، ومن ذلك: عُياهم بضم أوله، وتعني الجمل الماضي السريع (ابن منظور 1414هـ، باب عهم)، وإن صح هذا الوزن فإنه يكون على وزن فُعَيْلٍ، وقد أوردتها صاحب معجم العين، وقال ابن جنيّ معقبا على ذلك: "وأما عياهم فحاكيه صاحب العين، وهو مجهول. وذاكرت أبا علي. رحمه الله- يوما بهذا الكتاب فأساء نثاه. فقلت: إن تصنيفه أصح وأمثل من تصنيف الجمهرة، فقال: الساعة لو صنّف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيدا أكانت تعتدّ عربية لجودة تصنيفها؟ أو كلاما هذا نحوه" (ابن جنيّ، د.ت، 3/195). مسكين ومنديل وقد رواهما اللحياني، ويشكك ابن جنيّ في روايته اعتمادا على ما قيل عنه، فقد ذكر الفارسي أنّه أي اللحياني كُنَّاش، والمراد أنه ليس من أهل العلم الذين يؤخذ منهم ويُفزع إليهم، وقدح بروايته أيضا أبو بكر السراج (ابن جنيّ، د.ت، 3/206). طليسان بكسر اللام، وقد أنكر الأصبغي كسر اللام (ابن جنيّ، د.ت، 3/215). حوريت، وذكر ابن جنيّ أنّ الفارسي أفلّ الحفل به لأنّه ليس من لغة ابني نزار، أي مضر وربيعة (ابن جنيّ، د.ت، 3/207). الثاني: المصنوع، نحو ضهيد وعتيد (ابن جنيّ، د.ت، 3/216). وذكر السيرافي أنّ الذي عليه أهل العلم أنّه مصنوع (السيرافي 2000م، 94). وكان ابن خالويه قد ذكرهما من كلام العرب، (ابن خالويه 1979م، 293) والمقصود بالمصنوع أنّه مولّد لم يسمع من العرب (الفراهيدي، ضهيد).

الضرب الثاني- ما لم يسمع إلا في الشعر، والشعر موضع ضرورة، وكثيرا ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته. ولا يعتدّ ابن جنيّ بمدّ المقصور ولا قصر الممدود ولا التحريف ولا الإشباع، فهي ليست أصولا، ولا تثبت بها مثل سواء أكانت موافقة أو مخالفة (ابن جنيّ، د.ت، 3/213). وهذه لا يُلجأ إليها غالبا إلى في الشعر حذاز كسر الوزن وسعيا إلى تحقق القافية. ومن هذا الضرب (مسولى)، وهي اسم موضع، وقد وردت في قول المزار: فأصبحت مهموما كأن مطيّي ... بجنب مسولى أو بوجرة طالخ

يرى ابن جنيّ أنّها مسولاء، ولكنها قصرت لحفظ الوزن (ابن جنيّ، د.ت، 3/192-193) وأمّهج، وكان سيبويه قد ذكر أن (أفعل) لا يكون صفة (سيبويه 1988م، 4/245). ويرى ابن جنيّ أنّ (أمهج) أصلها (أمهوج)، ويتكئ في تقديره هذا على ثلاثة دعائم: أولاها - أنّه وجد بخط أبي علي الفارسي عن الفراء: لبن أمهوج، وكان ابن جنيّ قد عرض على الفارسي رأيه في هذا الكلمة بعينها أنها من أمهوج فوافق على ذلك. ثانيها- أمهج وردت في الشعر للضرورة الشعرية في قول الشاعر: يطعمها اللحم وشحما أمهجا. ثالثها- لم يسمع أمهج في النثر قط، وسمع (أمهجان وماهج) (ابن جنيّ، د.ت، 3/194-195). وكان سماع أمهجان وماهج يلغى وجود أمهج! وكان ابن جنيّ يفكر عن قارئه، فيتصور أنّ هذا الدفاع لا يكفي ما دامت الكلمة قد وردت وإن كان ذلك في الشعر، فهل يعني ذلك أنه إذا وردت كلمة في الشعر فقط، ولم تسمع في النثر أنها ليست بناء معتدا، وإذا سلّم بذلك فإنّ كثيرا من الأوزان لا يعتدّ بها لأنها قد تكون بزيادة حرف، وقد لا يكون ورودها قد اقتصر على الشعر. ويرى ابن جنيّ أنّ ذلك ليس بحجة على سيبويه وإن ثبت استقلال هذا البناء في كلام العرب؛ فهو ليس صفة بل اسم وُصف لتضمنه معنى الصفاء والرقّة، والأسماء إذا تضمنت معنى الأوصاف جاز الوصف بها (ابن جنيّ، د.ت، 3/197). ويبيّن السيرافي أنّ سيبويه ذكرها مع الأسماء دون الصفات، وقال هي مأخوذة من المهجة وتعني دم القلب، فشبهه الرقيق بدم القلب؛ لأنه أرق الدم وأصفاه. (السيرافي 2000م، 75).

الصَّبْر: وجاءت هذه الكلمة في قول لطفة بن العبد: بجفان تعترني نادينا وسديف حين هاج الصَّبْر (لطفة بن العبد 2002م، 43). والصَّبْر تعني البرد الشديد، وحكم ابن فارس أنّ النون والباء زائدتان (ابن فارس 1399هـ/1979م، باب صبر) والغريب في هذا أنّ الباء ليست من حروف الزيادة. وجاء في كتب المعاجم عدة معان لها، فالصَّبْر اليوم الثاني من أيام العجوز، وقيل الرياح الباردة في غيم، وأشدّ الفراء بيتا: نطعم الشحم والسديف ونسقي المحض في الصَّبْر والصراد. بتشديد الراء، وقال ثعلب: الصنبر من الأضداد يكون الحارّ والبارد (ابن منظور 1414هـ، باب صنبر).

\*عياهم بفتح أوله جمع عيهم وعيهوم وتعني الجمل الشديد (ابن منظور 1414هـ، باب عهم).

يرى ابن جنيّ أنّ الشاعر احتاج إلى تحريك الباء، فما كان إلا أن نقل حركة الإعراب إليه نحو ما حدث في قولهم مررت ببكر. وكعادته ابن جنيّ يعرض الأقوال والآراء الأخرى، فيردّ على من زعم أنّ الباء حركت تخلصاً من التقاء ساكنين هما الباء والراء بعدها، وهو قول السيرافي (السيرافي 2000م، 82) إذ يضعف ابن جنيّ هذا القول؛ لأنّ الحركة عند اجتماع الساكنين تكون من حق الثاني لا الأول إذا كانا في كلمة واحدة، ويكون للأول إذا كانا في كلمتين مختلفتين متتابعين نحو: قد انقطع.

والمضغيف الثاني: أنّ اجتماع الساكنين في الوقف مألوف ولا ينكر (ابن جنيّ، د.ت، 200/3). ثم يعرض رأياً آخر في تعليل تحريك الباء في الضّئير الساكنة أصلاً؛ فقد قالوا في الوقف: ضربته بكسر تاء التأنيث، وهو يشبه ما حدث في الصنبر، فقد سکن الحرف الأخير، فكان ذلك علة كسر ما قبله. ويرفض ابن جنيّ هذا الرأي ويوهنه لسببين: أولهما أنّ الوقف في ضربته وتحريك تاء التأنيث بالكسر ججّ على تاء التأنيث رغبة في الكسرة المشعرة بالتأنيث. ثانيهما أنّ التاء آخر الكلمة والهاء زائدة ليست منها. وحتى تاء التأنيث ليست من الكلمة كما هو الحال في الضّئير، إذ الباء والراء من جسد الكلمة ليسا بخارجين عنها، ولا تأذن اللغة بانفصالهما عن الكلمة. ويقال في ادعاه واغزاه (بكسر العين والزاي) ما قد قيل في ضربته، فالهاء زائدة في الموضوعين (ابن جنيّ، د.ت، 201/3).

الهدّيكر: يظنّ ابن جنيّ أنّ هذه الكلمة محرفة عن الهيدكور، ومرّد هذا الظنّ عنده أنّ هذه الكلمة غير محفوظة عن العرب، فلم ترد في شعر ولا في نثر، بل إنّ الفارسي حين سئل عن الهدّيكر (بسكون الباء) قال لا يعرفه، والذي يعرفه هو الهيدكور على الرغم أنّ الهيدكور جاءت في بيت لطرفة بن العبد: فهي بداء إذا ما أقبلت فخمة الجسم رداح هيدكور. ويرى ابن جنيّ أنّ الكلمة المعروفة هي الهيدكور لكنّ الضرورة الشعرية هي التي أجبرت طرفة على حذف الواو. (ابن جنيّ، د.ت، 202/3).

سمّزطول: وتعني طويل مضطرب. يظنّ ابن جنيّ أنّها محرفة عن سمّزطول ويقوي ذلك أنها لم تسمع إلا في الشعر (ابن جنيّ، د.ت، 207/3). مألوك: فالأصل فيها مألوكة، ثم حذفت التاء لضرورة الشعر، ونظير ذلك: مكرم. معون، فإنما أريد مكرمة ومعونة (ابن جنيّ، د.ت، 212/3). القسطال: حدث فيها إشباع للفتحة حتى آلت إلى ألف (ابن جنيّ، د.ت، 213/3). ، وكان سيبويه قد أقرّ أنّ الفلعال لا يأتي إلا مضاعفا كالزلال، ولا يكون إلا مصدرا (سيبويه 1988م، 295/4)، وينظر (ابن السراج، 218/3) والقسطال وردت في شعر أوس بن حجر: ولنعم مأوى المستضيف إذا دعا والخيل خارجة من القسطال.

جلنداء، وقد جاء في الشعر: وجلنداء في عمان مقيما وإبما هو جلندی مقصورا (ابن جنيّ، د.ت، 214/3) وخرنباش ، أصلها خرنبش، ثم أشبعت الفتحة (ابن جنيّ، د.ت، 217/3).

يتضح من دفاع ابن جنيّ في الكلمات التي حكم عليها أنها جاءت للضرورة الشعرية أنّه ما كان يرضى بهذا التعليل، بل كان يبذل طاقته في البحث عن تفسير غير علة الضرورة كما فعل في (أمهوج) و(الصنبر).

الضرب الثالث- ما فات سيبويه حقا. وسيأتي الحديث عنه في فصل مستقلّ.

ثمة أدلة أخرى غير التي أفصح عنها ابن جنيّ نفسه في بداية حديثه عن الفوائد يمكن استنتاجها من دفاعه، ويمكن تقسيمها إلى:

الدليل الأول: ما ذكر سيبويه نظيره في باب ليس باب، ومن ذلك تلقامة وتلغابة، فقد ذكر سيبويه هذا البناء دون علامة التأنيث في المصادر، (سيبويه 1988م، 256/4)، وحقه أن يكون في الصفات، وراح ابن جنيّ يبرر لسيبويه ذكر الوزن في الأسماء؛ ولو أريد الواحد منه لجا على تفعالة نحو: تحمّال تحمّالة، وتقّرّاب تقّرّابة، وذكر البناء دون علامة التأنيث يعني عن ذكره لاحقة له؛ لأنها زائدة أبدا (ابن جنيّ، د.ت، 187/3-188). وليس المأخذ على سيبويه عدم ذكر البناء دون علامة التأنيث، وهذا مما لا يُناقش، فلا يقبل أن يُذكر كل وزن مع المؤنث منه بالتاء، فذكر وزن (فاعل) يعني عن (فاعلة) و(فعليل) يعني عن (فعليلة)، وابن جنيّ ما ذكر ذلك إلا ليثبت أنّ سيبويه قد ذكر الوزن. أمّا ما يؤخذ حقا على سيبويه فهو ذكره وزن (تفعّال) في الأسماء، والقطع بعدم مجيئه وصفا، وهذا ما انبرى له ابن جنيّ يفسره؛ فتلقامة وتلغابة فارقت الصفات، إذ الصفة تطابق الموصوف في التذكير والتأنيث، وليس هذا في تلقامة وتلغابة، هذا شيء، والشيء الآخر أنّ وصف المذكر بالمؤنث والمؤنث بالمذكر ليس متمكنا في الوصف

تمكّن وصف المذكر والمؤنث بالمؤنث، فقولهم: رجل عليم أمكن في الوصف من قولهم: رجل علامة، وامرأة كافرة أمكن من امرأة كفور، (ابن جني، د.ت، 190/3-189/3). وتفعّالة على ما سبق تكون أقرب إلى الاسم من الصفة، وتجري مجرى (أربع) في مررت بنسوة أربع، فأربع لم تدخل في حكم الصفة وإن جاءت في الإعراب صفةً، وآية ذلك صرفها، فلو كانت صفة متمكنة لمُنعت من الصرف؛ لأنها على أفعل، (ابن جني، د.ت، 190/3). وتأسيساً على ما سبق ينتهي ابن جني إلى الحكم الآتي: "فكأنّ تلقّامة بعد ذلك كلّ اسم لا صفة، وإذا كان اسماً أو كالاسم سقط الاعتذار منه؛ لأنّ سيبويه قد ذكر في المصادر تفعّلت تفعّلاً، فإذا ذكره أغنى عن ذكره في الأبنية، ولم يجز لقائل أن يذكره مثلاً معتداً به عليه" (ابن جني، د.ت، 190/3).

جعل ابن جني تلقّامة اسماً أو كالاسم لا صفة ولا مصدراً، كأنه يدعو إلى نوع آخر، وهو الوصف غير المتمكّن، فقد ردّ ابن جني أن تكون (تلقّامة وتلعّابة) مصدر مرة، ثم وُصف بها كما يوصف بالمصدر نحو: رجل صوم، ورجل زور، فرأى أن ذلك لا يصح؛ لأنّ المصدر يوصف به لإفادة المبالغة والكثرة، وهذا لا يسوّغ في (تلقّامة وتلعّابة) إن جعلنا مصدر مرة، فالمرة الواحدة هي أقل القليل من الفعل، " فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة، فيأتي لذلك بلفظ غاية القلّة، ولذلك لم يجزوا: زيد إقبالة وإدارة قياساً على: زيد إقبال وإدبار" (ابن جني، د.ت، 189/3). ترعاية، وهي صفة مؤنثة جرت على موصوف مذكر، وهي بذلك ليست وصفاً محضاً مثلها مثل أربعة وأربع في مررت برجال أربعة ونسوة أربع، (ابن جني، د.ت، 190/3). فكأنّ المخالفة بين الصفة والموصوف أضعفت اعتبار الكلمة صفة، وقربتها من الاسم، واستخدم ابن جني كلمة تدلّ على ابتعاد هذه الكلمات عن دائرة الصفات ودنوّها شيئاً قليلاً من الأسماء، فقال: " فأوحش منها ذلك الوصف" (ابن جني، د.ت، 190/3). ولكي يثبت ما ذهب إليه ذكر جمع ربّعة كما تُجمع الأسماء، فهي تجمع على (زبّعات) بفتحين، كما فعلوا في قصعة (قَصَعَات)، ولو كانت صفة محضة لسكّن ثانيها، ولأصبحت (زبّعات) مثل (ضخّمة : ضخّمات).

لم يخرج أهل المعاجم واللغة عن رأي سيبويه، فكان هذا رأي الجوهري (الجوهري باب بين) و(الزبيدي باب بين) و(ابن منظور، باب بين) و(ابن سيده، 1996م، 317/4). وابن خالويه إلا أنه أخرج بعض الأمثلة من ذلك وعدها مصادر نحو: التّبيان والتّلقاء والتّلفاق بكسر التاء، (ابن خالويه 1979م، 308) و(ابن يعيش 2001م، 67/4). ومن الذين فضّلوا هذه المسألة ابن عصفور، الذي أقر أنّ تفعّالا لا يجيء إلا اسماً، لكنّه ذكر أنّ (تلقّامة وتلعّابة) وتلقّاعة وتكلاماً) مصادر وصف بها ودخلت تاء التأنيث للمبالغة (ابن عصفور 1996م، 94)، وكذلك وافق هنري فليش سيبويه لعدم شيوع هذا الوزن في المصادر (فليش 1966م، 111)، ورأى الصبان أنّ التلقّاء والتّبيان اسماً مصدر (الصبان 1997م، 466/2)، واستحسن رأيه عباس حسن (حسن، د.ت، 200/3). إنّ الانشغال بقصر وزن ما على نوع محدد من المشتقات أو المصادر أمر غير ذي نفع، فكثير من الأوزان تكون مرة مشتقا ومرة مصدراً نحو (فعيل) الذي يأتي مصدراً وصفة مشبهة وصيغة مبالغة، وقد أشار إلى ذلك سيبويه في باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال (سيبويه 1988، 242/4-244)، ومثل ذلك تفعّال الذي قد يكون مصدراً كالأمثلة السالفة، وقد يكون اسماً نحو: تجفاف وتبرّك وتِعشار، وقد يأتي صيغة مبالغة نحو: تكلام وتلقّام وتلعّاب وتَمساح وتضراب وتنبال (ابن دريد 1987م، باب ما جاء على تفعّال) وقد تكون الكلمة ذاتها اسماً، في سياق، وفي آخر وصفاً مثل تمساح، فرجل تمساح أي كذاب، والتمساح هو الحيوان المعروف. ولعلّ الذي أفزع ابن جني وجعله يفرّ إلى اعتبار (تفعّالة) اسماً أو كما ذكر صفة غير محضة هو أنّ المصدر لم تلحق به هاء المبالغة، كما هو الحال في الصفات في نحو: (علامة ونسابة)، فالمصدر إذا وصف به يكون لفظه مع المذكر والمؤنث واحداً، نحو: رجل صوم وامرأة صوم، ورجل فطر وامرأة فطر، (الأنباري 1981م، 121/1). ولذلك لم يجرؤ ابن جني على الإقرار بمصدريتها وأنّ الهاء للمبالغة، وهو الخيار القريب والأسهل، ولكنّ ذكاء ابن جني لم يغرّه بذلك الرأي السهل كما أغرى ابن عصفور وغيره.

ومما يقوّي تجاوز سيبويه الصفات التي جاءت على وزن المصدر، والاكتفاء بذكرها في المصادر عدم ذكر (تضراب)، وهي صفة مذكرة جرت على مؤنث (ابن جني، د.ت، 190/3). ولكنّ (تضراب) من طراز الوصف بالمصدر، نحو: رجل صوم وزور، فلم يكن بسيبويه حاجة أن يجعلها مع الصفات، وتضراب تختلف عن (تلعّابة وتلقّامة وترعاية) إذ لم يُسمع (تضرابة).

إن سيبويه ذكر صراحة أنّ تفعال بكسر أوله لا يأتي صفة أبداً، ولم يأت على تفعّالة، ولكنّ ابن جيّ منعه تبجيله لسبويه إلا أن يدافع عنه، وكأنّه ألزم نفسه استنفاد الجهد في البحث عن إبعاد الخلل أو النقص عن سيبويه، فأصر على عدم الاعتراف بتفعّالة وزناً لم يذكره سيبويه، وماذا عليه لو أنّه فعل ذلك؟! فما الفرق في النوع بين لقامة مثلا وتلقامة، وعلامة وتعلامة؟ لا شكّ أنها كلها صفات. وثمة أوزان مشتركة بين المصادر والصفات، أي تكون صفة في سياق وتكون مصدرًا في سياق آخر، وقد تكون اسم ذات في سياق آخر، نحو تفعال التي تكون مصدر كما في تبيان وتلقاء واسم ذات كما في تمثال، وتمثال اسم ذات منقول من مشتق على صيغة اسم المفعول (الممثل) (الحسن، 2005م، 314). وهذا ما يسمّى بالتداخل، وهو هنا تداخل صرفي (العظامات 2013م، 6)؛ فقد تأتي (تفعال) بالفتح من غير تثقيب مصدرًا نحو تردد وتبيان، وقد تأتي صيغة مبالغة نحو تَضْرَاب في (محمد تضراب الرمح) على أنّ هذه الصيغة قليلة الدوران (العظامات 2013م، 54)، ولا يختلف هذا البناء عن تفعال بالتثقيب. وقد تأتي تفعال مصدرًا وصيغة مبالغة (العظامات 2013م، 94)، وإذا تشابهت صيغتان في النظام مع اختلاف معنهما، فلا بدّ من اللجوء إلى القرائن للتفريق بينهما، (حسان 2006م/147). ولعلّ لحوق هاء التأنيث بالبناء أخرجها من دائرة المصادر، وأدخله في دائرة المشتقات؛ فالهاء قد تلحق بالمصدر نحو (مفاعلة)، ولكن الهاء التي تفيد المبالغة كما في تلقامة لم تلحق بالمصادر في أي مثال. وعلى ذلك تكون تلقامة ونظائرها مشتقات لا مصادر، ولكن سيبويه لم يذكرها؛ لأنه لم يشغل نفسه بالتمييز بين الصفات والمصادر، و رأى أن الوزن موجود بغض النظر عن المعنى الذي خرج إليه الوزن. وكان سيبويه قسّم الأسماء إلى قسمين: الأسماء والصفات سواء كان مشتقًا أو غير مشتق، ولم يفصل بينهما، (الحديثي 1965م، 135). وقد ذكرت خديجة الحديثي أيضًا أنّ سيبويه " لم يترك بابا مهما فيه مع أنّه لم يجمع الموضوعات المتشابهة كلها تحت باب واحد ويضع لها عنوانًا واحدًا يدلّ على الصرف أو التصريف إلا ما كان من الباب الأخير الخاص بالتصريف " (الحديثي 1965م، 83).

أمّا الهاء في أربعة ونظائرها من الأعداد فتختلف، لأنها اسم للعدد نُعت به (المبرد، 341/3)، فهي في الأصل اسم استعمل للنعته، وهي ليست كالهاء في علامة ونسابة كما ذهب إلى ذلك المبرد (المبرد، 157/2)، لأنّ أربع لا تكون صفة لمفرد كما في علامة ونسابة، وحذفها في قولنا رجل علّام ونسّاب يبقى الكلمة صفةً لمذكر مفرد، وأربع عند إلحاق هاء التأنيث بها تكون صفة لجماعة الذكور، وعند حذفها تكون صفة لجماعة الإناث. وكذلك تأتي أربع والأعداد المضافة من ثلاثة إلى عشرة أسماء نحو: مررت بأربع رجال، ولا يأتي مثل تلقامة أسماء إلا على تقدير حذف الموصوف.

إورّ، فقد أورد ابن جني قول الفارسي فيها الذي منع أن تكون من الوز؛ لأنه ليس في الكلام (إفعل) صفةً، ويمكن أن يكون وصف به لتضمنه معنى الشدة (ابن جيّ، د.ت، 217/3). وكان سيبويه قد قرر أن ليس في الصفات إفعل (سيبويه 1988، 316/2)، وهذا الوزن من الأوزان القليلة (ابن عصفور، 1996م، 59).

الدليل الثاني: ما ذكره سيبويه: ومن ذلك فرناس (ابن جيّ، د.ت، 191/3). وهو ذكره سيبويه حقًا (سيبويه 1988 م، 260/4). وجاء في معجم العين أنّ الفرناس الأسد (الفراهيدي، فرنس)، وكذلك قال ابن سيده إنه من أسماء الأسد (ابن سيده، 2000م، ج8/652) وقيل الفرناس هو الماضي الشديد (ابن السكيت 1998م، 124). يباع بفتح الباء وضمها، فإن كانت بالفتح فإنّ الوزن مذكور عند سيبويه، فقد جاء في الكتاب اليحامد واليرامع، ويّين سيبويه أنه قليل في الكلام، ولم يأت صفة (سيبويه 1988م، 253/4)، ثمّ زيدت عليه علامتا التأنيث والجمع، وهما لا تحتسبان فيه. وإن كانت بالضم فإنه نُقل من الفعل نحو يُضارب ويُقاتل، ثمّ جُمع (ابن جيّ، د.ت، 198/3).

عفّرين: ذكره سيبويه دون علم الجمع ضمن الأفعال نحو طِمِرَ وجِبِرَ، فكأنّه عفّرَ، ثمّ ألحق به علم الجمع ونظير ذلك البرّحين والفكّرتين (بضم الفاء وكسرها). ولكنّ الكلمتين الأخيرتين وردتا بالواو والياء، أمّا عفّرين فلم ترد إلا بالياء، وبجيب ابن جيّ عن ذلك نفسه فيقول: " وجواب هذا أنّه لم يسمع عفّرين في الرفع بالياء، وإنّما سمع في موضع الجر، وهو قولهم ليث عفّرين " (ابن جيّ، د.ت، 199/3)، أي أنّه لم يأت إلا مضافًا إلى (ليث). ولو سمع في حالة الرفع على حالته تلك أي (عفّرين) بالياء لكان في ذلك مراجعة ونظر، (ابن جيّ، د.ت، 199/3).

وكان ابن السراج قد قال: ليثٌ عفريٌّ بالضممة على النون (ابن السراج، 225/3) ولم يجمع أهل اللغة على أنّ عفريّين لا ترد بالواو، فقد ذكر ابن فارس أنّ (عفريّين) يقال للخبيث، ويقال هم العفريّون (ابن فارس، 1399هـ/1979م، باب عفر)، وخالفه صاحب تهذيب اللغة فنقل عن الليث أنّ الخبيث يقال له عفريّ وتجمع العفريّون، (الأزهري، 2001م، باب عفر). وقد اختلف في معناه (ابن منظور، 1414هـ، باب عفر). إنّ (ينابعات وعفريّين) أسماء أعلام، وهذا يدفع إلى زيادة الاطمئنان إلى أنها جموع جازت التسمية بها كما في زيدون وسعدون وغيرها.

هزنبنان وعفزان: ذكر ابن جني أنّ سيبويه قد أوردهما في بعض نسخ الكتاب (ابن جني، د.ت، 201/3). وكذلك أشار إلى الأمر ذاته السيرافي (السيرافي، 2000م، 82-83). وهزنبنان تعني السبيء الخلق، وهزنبنان نكرة وصفة للواحد، أمّا عفزان فهو اسم رجل. ولكنّ ابن جني لا يكتفي دائما بالحجة الواحدة، ثم ينصرف إلى مسألة أخرى، بل يستفرغ طاقته في البحث والتقصي بغية الظفر بعلّة ترضي شغفه؛ ولذلك يفتش عن تأويل محتمل فيقول في عفزان: "قد يجوز أن يكون أصله عفزر، كشعلع وعدّس، ثمّ ثي وسّي به، وجعلت النون حرف إعراب كما حكى أبو الحسن عنهم في اسم رجل: (خليلان)، وكذلك أيضا ذهب في قوله: ألا يا ديار الحي بالسبعان. إلى أنّه تثنية سبّع، وجعل النون حرف إعراب" (ابن جني، د.ت، 202/3). يستعور، وهو اسم موضع ويرى ابن جني أنّه على فعللول، ويراه ثعلب وابن دريد يفتعون، ويعلق ابن جني على رأيهما ساخرًا: "وليس هذا من غلط أهل الصناعة" (ابن جني، د.ت، 215/3). وقد ذكره سيبويه، ويّين أنّ الياء إذا تصدّرت مع أربعة أحرف كانت أصلية، فالحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله كمدحرج وشبهه (سيبويه، 1988م، 313/4).

قرعبلانة: على وزن فعللانة، هي دويبة عريضة عظيمة البطن (ابن جني، 1954م، 384) وذكر السيرافي أنّها اسم دابة، وقد أقر أنّها من الفوائت (السيرافي، 2000م، 99) فالأصل قرعبل، ولا يُعتدّ بالألف والنون وعلامة التأنيث، وكأنّ الألف والنون حرفان للدلالة على المفرد كما في إنسان وإنس، ونظير ذلك هاء التأنيث في شعيرة وشعير وتمرة وتمر وسفرجلة وسفرجل، وما يقوي زيادتهما سقوطهما في النسب نحو خراسي في النسبة إلى خراسان، كما حذفت هاء التأنيث من خراشي في النسبة إلى خراشة (ابن جني، د.ت، 208/3-209)، ويقوي عدم الاعتداد بهما وزيادتهما أيضا زوالهما عند التصغير فيقال في تصغير (قرعبلانة) قريعبة (ابن الوراق، 1999م، 478) ثم بعد ذلك يصل إلى مبتغاه فيقول: "فلما تراسلت الألف والنون والتاء في هذه المواضع وغيرها جرتا مجرى المتعاقبتين، فإذا التقتا في مثال واحد ترافعتا أحكامهما، فكذلك (قرعبلانة) لما اجتمعت عليه التاء والألف والنون ترافعتا أحكامهما فكان لا تاء هناك ولا ألف ونون، فبقي الاسم على هذا كأنه قرعبل" (ابن جني، د.ت، 209/3-210). ولم تسمع إلا في كتاب العين فلذلك حُكم عليها بالضعف وعدم الالتفات (ابن عصفور، 1996م، 114). وزيادة النون في الخماسي نادرة، وهذا البناء من النوادر؛ لأنّ الخماسي لا يكاد تلحقه إلا زيادة واحدة، وغالبا ما تكون من حروف العلة (ابن دريد، 1987م، 41/1) وينظر أيضا (الصاعدي، 2002م/1422هـ، 533/1). وجدير بالذكر أنّ ابن جني قد شكك في هذه الكلمة حين ذكر أنّها لم تسمع إلا من كتاب العين الذي سبق أن قلل من شأنه.

عقربان بتشديد الباء، ذكر فيه ابن جني احتمالين: الأول عدم الاعتداد بالألف والنون كما في قرعبلانة، فيبقى عقرب، بمنزلة طرطبّ وعسقبّ وقسحبّ (ابن جني، د.ت، 210/3)، والثاني: أن تجري الألف والنون مجرى ما ليس موجودا، وتكون الباء هي حرف الإعراب، وحرف الإعراب قد يلحقه التثقيب في الوقف، نحو هذا خالد، وهو يجعل، وقد تأتي بعد التثقيب ألف الإطلاق نحو: الأضحّمّا، وبناء على هذا التحليل يكون أصل عقربان (عقرب) بلا تشديد، ثمّ لحقها التثقيب لتصوّر معنى الوقف عليها عند اعتقاد حذف الألف والنون، ثم بعد لحاق الألف والنون بها بقي التثقيب كما حدث في الأضحّمّا (ابن جني، د.ت، 210/3). ثم ذكر نظائر لذلك، ينظر (ابن جني، د.ت، 211/3). ومما يمكن أن يصنف مع ما ذكره سيبويه (ترقوة)، إذ الهمز فيها طارئ، فهي مما همز من غير المهموز، بمنزلة استلأمت الحجر، واستنشأت الرائحة، فيكون أصلها ترقوة، ثم همزت (ابن جني، د.ت، 207/3) و(ابن عصفور، 1996م، 69).

\* جاء في جمهرة العرب: "وقال يونس: تقول العرب للرجل إذا أقر بما عليه: دحّ دح، وقالوا دحنح موصول، وقالوا دحّ دح بلا تنوين يريدون قد أقررت فاسكت. (ابن دريد، 1987م، 1283/3)

الدليل الثالث: اختلاف الرواية: ولم يأت إلا في مثال واحد، هو (تنوْفِي)، فهي وردت في شعر امرئ القيس لما قال: كأنّ دثارا حلقت بلبونة عقابُ تنوْفِي لا عقابُ الفواعل. (امرؤ القيس 2004م، 140) بهذا اللفظ لم يروها إلا السكري على زعم ابن جيّ، وكان السيرافي قد ذكر أنّ الأَصمعي وأبا حاتم السجستاني قد رواها تنوْفِي، ولم يأت على ذكر السكري (السيرافي 2000م، 73). أمّا ثعلب وأبو عمر الشيباني وابن الأعرابي فقد رواها (تنوْف) من غير الألف، وقد جاءت في الخصائص في رواية ثعلب فتحةً على الواو، ولا ريب أنّ هذا سهو؛ لاجتماع أربع حركات. أمّا أبو عبيدة معمر بن المثنى فرواها تنوْفِي بكسر الفاء (ابن جيّ، د.ت، 191/3-192). وجاء في مقاييس اللغة أنّ ناسا يقولون: (ينوْفِي) بالياء (ابن فارس 1399هـ/1979م، باب تنف) ثم ينتقل ابن جني فورا إلى القول: "وأنا أرى أنّ تنوْف ليست فعولا، بل هي تفعل من النوف، وهو الارتفاع" (ابن جيّ، د.ت، 192/3). وهو يقصد أنّ الأصل فيها تنوْف، ثم حدث إعلال بالنقل فتبادلت السكون والضمّة المواقع، كما حدث في (يقول). وكأنّه يقوي رواية ثعلب على غيرها دون إبداء أسباب لهذا الاختيار سوى القول إنّ السكري انفرد بروايته على الرغم من قول السيرافي السابق. ثمّ يورد احتمالا آخر في الكلمة، وهو أن تكون مقصورة من تنوفاً مثل بروكاه، ومثل تنوْفِي (مسولى) أيضا، إذ هي مقصورة من مسولاء. ثمّ جوّز أن تكون الألف للإشباع (ابن جيّ، د.ت، 192/3-193).  
الدليل الرابع: اختلاف الوزن: أي أن سيبويه بنى الكلمة على وزن، وبنائها غيره على وزن آخر، ومن ذلك (تُماضِر و تُرامز)، فقد رأى ابن جيّ أنها على وزن فعالل، أمّا ابن السراج فقدّر أنّ التاء زائدة، فكان الوزن عنده (تفاعل). والذي يبدو أنّ سيبويه قد جعلها على (فعالل)؛ فاسم تماضِر مشهور، وهو اسم الخنساء الشاعرة، فهل يعقل أن يكون سيبويه الذي ذكر كلمات غير معروفة ولا متداولة يغفل عن اسم الخنساء ذاتة الصب. وما يقوي عدم زيادة التاء أنّ تماضِر ليس منها اشتقاق حتى يُقطع بزيادتها (ابن جيّ، د.ت، 197/3). ويردّ ابن جيّ أيضا على من ظنّ أنّ (تماضِر وترامز) أسماء علم منقولة عن فعل كيزيد وتغلب، فهي جاءت في كلام العرب ممنوعة من الصرف، ويُقضي ابن جني هذا الاحتمال، ويرى أنه لا حاجة له، وليس بشيء؛ لأنّ منَع الصرف كان بسبب التعريف (العلمية) والتأنيث (ابن جيّ، د.ت، 197/3-198). وجدير بالذكر أنّ السيرافي كان يرى أنّ تماضِر في الأصل فعل سمي به (السيرافي 2000م، 77).

الواضح أنّ ابن جيّ تعجّل في ردّ هذا الاحتمال، ووسّم صاحبه بالوهم، والقطع بعدم الاشتقاق منها؛ لأنّ تماضِر قد يكون من مضر اللبن يمضّر مضورا، يعني حمّض و ابيضن، وكذلك النبيذ إذا حمض، واللبن الماضر الذي يحذي اللسان قبل أن يروب، ولبن مضير شديد الحموضة، والمضيرة مريقة تطبخ بلبن وأشياء، وقيل هي طبيخ يتخذ من اللبن الماضر، ومضارة اللبن ما سال منه. وتماضِر اسم امرأة مشتق من هذه الأشياء، وقال ابن دريد أحسبه من اللبن الماضر (ابن منظور 1414هـ، باب مضر).

أمّا ترامز فقد اختلف في وزنها وجذرها، فذهب جماعة إلى أنّ التاء زائدة كابن السراج، وإن لم يصرح بذلك، ولكن مادام قد رصدها من فوائت الكتاب لا غرو أنه يرى التاء زائدة (ابن السراج، 225/3)، وابن القطاع أيضا (ابن القطاع 1999م، 158)، والترامز البعير الذي إذا مضغ رأيت دماغه يرتفع وينزل. وذهبت جماعة أخرى إلى أنّ التاء أصلية كالسيرافي (السيرافي 2000م، 77) وابن جيّ، وابن عصفور، والسبب عنده أنّ " ذلك البناء لم يثبت، ولا له اشتقاق يشهد بذلك " (ابن عصفور 1996م، 72)، وذكر بعضهم أنه قد قيل وزنها فعالل، وجذرها ترز (أبو حيان الأندلسي 1998م/1418هـ، 87/1)، وذكر ذلك السيوطي أيضا، (السيوطي 1418هـ/1998م، 22/2). ولعل الحكم بزيادة التاء أو أصلتها أمر يعسر؛ لأنّ التاء تخفى حالتها إذا وقعت في أول الكلمة نحو: ترقوة وتنور وتألّب وترامز وتولج وتنوخ (الصاعدي 2002م/1422هـ، 20/1)

العيّن بفتح الياء، وهذا الوزن موجود لكنّه لا يكون من المعتلّ العين، فمعتل العين لا يكون منه إلا فيعل بكسر العين، وهذا شاذ، وقد ذهب ناس إلى أنّ نحو سيّد وميّت على وزن فيعل بفتح العين، لكن حركته غيرت (السيوطي 1998م، 61/2) ولذلك حملة ابن جيّ على فوعل أو فعول لتلافي الشذوذ (ابن جيّ، د.ت، 214/3) وقد روي بكسر الياء (ابن سيده 1996م، 133/5). زيزفون، وتأتي صفة للقوس حين يكون لها صوت عند التحريك على وزن فيعلول وقد أقرها السيرافي من الفوائت، ورأى أنها فيفعلول (السيرافي 2000م، 99)، وشايعة أبو حيان في ذلك، (أبو حيان، 1998م، 114/1). أمّا ابن جيّ فقد أجاز فيها أن يكون وزنها (فيعلول)، (ابن جيّ، د.ت، 216/3)،

أي أنها مأخوذة من (ززن)، وهذا البناء قد ذكره سيبويه في الأسماء نحو: خيتعمور والخيسفوج، وفي الصفات عيسجور وعيضمور وعيطموس (سيبويه 1988م، 4/292). وقد اختار ابن عصفور رأي ابن جتي، وحجته أنّ (فيعلول) قد ثبت في كلامهم ولم يثبت فيفعال (ابن عصفور 1996م، 99). وإذا كان وزن فيفعال لم يثبت فإنه لم يثبت فعلا رباعيا يكون فيه الغاء والعين متجانسين.

الدليل الخامس: التوهم: نحو دحندح على وزن (فِعِنْفَل)، إذ يقرر ابن جتي أنّ هذا وهم من الرواة؛ فالكلمة قسمان: (دح) و (دح)، الأولى منهما منونة، ونظيره صبه صبه، ويدعم ابن جتي رأيه بقولهم دح دح، فهذا كأنه في المعرفة، ودح دح في النكرة، مثل صبه صبه في المعرفة، وصبه صبه في النكرة (ابن جتي، د.ت، 3/198). وابن جتي في هذا الرأي لا يطعن بأمانة الرواة، بل بمعرفتهم باللغة، فهو يقول: "ومن هنا قلنا إنّ صاحب اللغة إن لم يكن له نظر أحال كثير منها، وهو يرى أنه على صواب، ولم يؤت من أمانته، وإمّا أي من معرفته" (ابن جتي، د.ت، 3/198). ويزيد ابن جتي من قوة رأيه بذكر معنى الكلمة، فقد ذكر ابن دريد أنّ معناها: قد أقررت فاسكت. وجاء عن محمد بن حبيب أنّ معناها دوية صغيرة. ثمّ يختم ابن جتي أدلته بنظير مطابق لهذه الكلمة، وهو جح جح التي وردت في قول الشاعر: إنّ الدقيق يلتوي بالجُنْبُح حتى يقول بطنه جح جح. ومعناها حكاية صوت البطن (ابن جتي، د.ت، 3/199).

الدليل السادس: ما كان أعجميا: وقد كان ابن جتي في بعضها متيقنا من أعجميتها، ومن ذلك: دُرادقس، وهو ضرب من ثياب الديباج، والنون فيه زائدة إن كان الدرادقس أعجميا، فإن كان الدرادقس عربيا كانت نونه أصلية؛ لأنها تقابل القاف (ابن جتي، د.ت، 3/204-205). وليس بعذر أن تكون الكلمة أعجمية؛ فسيبويه ذكر كلمات كثيرة ليست عربية، فقد ذكر سيبويه في باب ما أعرب من الأعجمية أن العرب لهم ثلاثة مذاهب في إلحاق الكلمات الأعجمية بكلامهم (سيبويه 1988م، 4/296). وصعفوق: وهم خدم باليمامة (ابن جتي، د.ت، 3/215). وبعضها الآخر لم يكن متأكدا من أعجميتها نحو شَمَنْصِير على وزن فَعَنْلِيل (الزبيدي 1890، 31)، وقد يكون عربيا، وقد يكون أعجميا، فإن كان عربيا فهو فائت، وابن جتي ليس على بينة من عربيته (ابن جتي، د.ت، 3/205)، وهذا يجعل سيبويه في منأى عن اللوم لغفلته عنه. وقد يجوز فيه أن يكون محرفا لضرورة الوزن، إذ أصلها شَمَنْصِير (بسكون الميم)، ولكن لتحقيق الوزن عدل الشاعر إلى شَمَنْصِير (ابن جتي، د.ت، 3/205). والكلمة لم ترد إلا في الشعر: لعلك هالك إمّا غلام تبوأ من شَمَنْصِير مُقاما. (ديوان الهذليين 1965م، 2/66).

الدليل السابع: الشذوذ وضعف القياس: إصْبُع، زُبْر، ضَبْبُل، خِرْفُع، ما يجعل ابن جتي لا يحفل بهذه الكلمات أنها شاذة لا يلتفت إليها، وابن جتي هنا ينقل قولاً للفراء الكوفي على لسان الفارسي: لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم إصْبُع، فإننا بحثنا عنها فلم نجدها، ثمّ إنها ضعيفة في القياس؛ لأنّ فيها انتقالا من كسر إلى ضمّ، وليس بينهما إلا ساكن (ابن جتي، د.ت، 3/212)، وقد عدّ ابن جتي هذه الألفاظ مستكرهة في كلام العرب، ولا تُعقَد بابا ولا يُتخذ مَثَبها قياسا ابن جتي، د.ت، 1/68) وينظر (الغامدي، 42/2018). السَلْطِيط والسَلْطِيطِيط: كلاهما شاذّ (ابن جتي، د.ت، 3/215). إزْلَزْل، وهي كلمة تقال عند الزلزلة، وهو من الشاذ في الاستعمال، ولا يرى ابن جتي أنها من الزلزلة، فوزنه عنده فِعْلِعِل، وليس إفْعَلل، فهي من لفظ الأزل، والهمزة عنده أصلية وليست زائدة؛ لأنّ ذوات الأربعة لا تتقدمها الزوائد من أولها، إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو مدرج، و (إززل) ليس منها (ابن جتي، د.ت، 3/212-213). ويشار إلى أنّ أهل اللغة اختلفوا في وزن هذه الكلمة، فقد عدّها أبو حيان والسيوطي على وزن (إفْعَلل)، ينظر (أبو حيان الأندلسي 1998م/1418هـ، 1/45) و (السيوطي 1418هـ/1998م، 8/2)، وجاء في المزهر أيضا أنّ الفراء وجماعة يرون أنّ الرباعي المضاعف على وزن فَعْفَع، وهذا يعني أنّ إززل عندهم، إذا جعلوا الهمزة زائدة، وزنه (إفْعَف). الزوئك على وزن فَعْتَل، وتعني اللحيم القصير المتبختر في مشيه والصفط على الوزن ذاته، وتعني الرجل الضخم الرخو البطن (ابن جتي، د.ت، 3/217). زونك ووزنه فونعل، وقد يكون وزنه فونعل (الحديثي 1965م، 184). زورّي مضاعف الواو على وزن فَعْلَل (ابن جتي، د.ت، 3/218). يرنا وتعفرت وزرنوق، وهذا الاعتذار غريب من ابن جتي الذي يعترف بكل اللغات، (ابن جتي، د.ت، 3/218).

الأمثلة التي أقرها ابن جني

يمكن تقسيم الأمثلة التي أقر ابن جني بأنها فائتة إلى قسمين: الأول- ما أقره دون استدرارك. الثاني- ما أقره مع الاعتذار.

أما الأمثلة التي أقرها دون استدرارك فهي: فرانس على وزن فعائل، (ابن جني، د.ت، 191/3). قيطون على وزن (فيعول) من قطنت بالمكان، لأنه بيت في جوف بيت (ابن جني، د.ت، 203/3). (وزيتون وميسون)، وهما على وزن فعلون، والعجيب أن الكلمتين مشهورتان، والأولى تكررت غير مرة في القرآن (ابن جني، د.ت، 203/3). جبروة على وزن فعولة (ابن جني، د.ت، 206/3). أصرى، وقال ابن جني فيها إن أبا العباس استدركها، ولعله يقصد المبرد. (ابن جني، د.ت، 212/3). سراع، وهو موضع، وقد ورد في قول قيس بن ذريح: عفا سرف من أهله فسراع (ابن جني، د.ت، 213/3) والبيت في ديوان قيس لبني (قيس، 28/2003). وروي شراوع بالشين، (ابن سيده، 2000م، 483/1)، وقيل في وزنه فعاول، وقيل فعائل، (أبو حيان، 1998م، 74/1)، واختار ابن عصفور أن يكون وزنه فعائل؛ فالواو أصلية، وإن كانت زائدة فإن ذلك سيؤدي إلى إثبات بناء لا نظير له ابن عصفور 1996م، 85) الخزعال وقد رواها الفراء (ابن جني، د.ت، 213/3). الأربعاوي، أي جلس متربعاً، والفزئوس من أسماء الأسد، والحليل، وهو دويبة يموت فإذا أصابه المطر عاش (ابن جني، د.ت، 214/3). ويلمّة، تقال للداهية، ورأى ابن جني أنه خارج على الحكاية، ثم ألحقت به الهاء للمبالغة (ابن جني، د.ت، 214/3). وقد ذكر ابن جني في كتاب آخر أن (ويلمة) اشتقت من قولهم: (ويلمة)، وهو لفظ قد حذفت الهمزة منه، فالأصل (ويل أمه)، وهذا كثير في كلام العرب، كما اشتقوا لبيت من لبيك (ابن جني، 2000م، 375/2). ووزن (ويلمة) فعلة، ومثلها (وهلمة) (ابن سيده 1996م، 119/5). الماطرون على وزن فاعلول، لأنّ النون معربة، وهو قول الأخفش، (ابن جني، د.ت، 216/3)، والماطرون هو اسم مكان (ابن منظور 1414هـ، باب مطرن)، ولم يعدّها السيرافي مما يُستدرك على سيبويه لأنها ليست من كلام العرب، وغالب ظنّه أنها رومية، (السيرافي 2000م، 94-95)، ويبعد أن تكون جمعاً سمي به (ابن عصفور 1996م، 110). ومثلها الماخشون على وزن فاعلول، وتعني ثياب مصبغة (ابن جني، د.ت، 216/3)، وذكر ابن سيده أنه اسم رجل، وحكى ذلك عن ثعلب (ابن سيده، 2000م، 581/7). (زوزي) على وزن فعّل من مضاعف الواو مثل عدّس (ابن جني، د.ت، 218/3)، وهي صفة فيقال رجل زوزي للمتخذلق المتكليس (ابن منظور 1414هـ، باب زيز).

أما الأمثلة التي أقرها مع الاعتذار لسببويه فهي: ترجمان: قال ابن جني: حكي فيه ترجمان بضمّ التاء، ومثاله فعلان كغتران ودحسان، (ابن جني، د.ت، 193/3)، وقد ذكر نظيره سيبويه فقال: "ويكون على مثال فعلان في الاسم والصفة نحو عُقران والصفة نحو العردمان" (سبويه 1988م، 296/4). ولم يذكر ابن جني ما حكي في ترجمان من ضم أوله للحظ ممن روى ترجمان بالفتح أو لتضعيف الرواية، بل هو يقتر بالكلمة، إذ يبين جواز مجيء وزن فعلان وإن لم يجز فعلان نحو جعفر؛ لأنه يجوز مع الألف والنون من الأمثلة ما لولهما لم يجز، فقد ورد عُقوان على الرغم من عدم وجود فَعْلُو في الكلام، وورد خنظيان على الرغم من عدم وجود فَعْلِي في الكلام، وكذلك الرهبقان على الرغم من عدم وجود فَعْلُ في الكلام (ابن جني، د.ت، 193/3-194).

ولم يذكر السيرافي هذه الكلمة، واكتفى بذكر ترجمان، وكأنه لا يعترف بترجمان، وكان أهل اللغة قد ذكروا في هذا الكلمة عدة لغات هي (ترجمان، وترجمان، وترجمان) ينظر (ابن منظور 1414هـ، باب ترجم ورجم).

مهوآن: وتعني ما اطمأن من الأرض واتسع (ابن منظور، 1414هـ، باب هأن)، وجاء في تهذيب اللغة أنّ معناه المكان البعيد (الأزهري، 2001م، باب الهاء والنون)، وذكر صاحب الصحاح أنه الصحاح الواسعة (الجوهري، 1407هـ/1987م، باب هوأ) وأقر ابن جني أنه فائت، ورد قول السيرافي في مهوآن، وعدّ ابن جني الاعتقاد أنّ وزنه مفعول (الواو أصلية) سهوا ظاهراً؛ لأنّ الواو لا تكون أصلاً في الرباعي إلا إذا كان مضعفاً نحو ضوضاة وغوغاة، وشذ عن ذلك (ورنتل) (سبويه 1988م، 314/4)، ولا يصحّ القياس عليه كما فعل السيرافي؛ لأنّ مهوآن ليس من الرباعي المضعّف. (ابن جني، د.ت، 195/3-196). ووافق ابن القطاع على رأي ابن جني في أنّ وزنه (مفعول) (ابن القطاع 1999م، 165)، وكذلك أبو حيان، (أبو حيان، 1998م، 105/1) ومع هذا وجد ابن جني وجهاً لغفلة سيبويه عن مهوآن، إذ يقول ابن

جتي إنّ الواو قد تكون أصلية من وجه آخر؛ وذلك بأنّ سيبويه حين سأل الفصحاء عن تصغير (مهوأنّ) على الترخيم، فحذفوا الميم والنون، ولم يحذفوا الواو، فحكم سيبويه بأصالة الواو، وإذا كان هذا جائزا تكون (مهوأنّ) مثل (ورنتل)، أي شاذة، وذكر ابن جتي معلقا على هذا أنّه من باب إحسان الظنّ بسيبويه. وإن كان ابن جتي قد أحسن الظنّ بسيبويه وبحث له عن منفذ تكون فيه الواو أصلية كان عليه أن يحسن الظنّ بالسيرافي الذي حكم على الواو بالأصالة أيضا، لكنّه، أي ابن جتي، رأى ذلك سهوا ظاهرا.

الهتدّلّع ووزنها فُتعلّل بزيادة النون: وهي بقلّة، وقيل إنها غريبة لا تنبت في كل سنة، وهذا الأمر جعل ابن جتي يقول: "وما كانت هذه سبيله كان الإخلال به قدرا مسموحا به، ومعفوّا عنه" (ابن جتي، د.ت، 203/3)، وإنّ هذا الاعتذار عن سيبويه لغريب غرابة الهندلج، فكيف تكون ندرّة الشيء وقلته سببا للتغافل عن ذكره؟! وحرّي بالإشارة إلى أنّ أهل اللغة قد اختلفوا في وزن هندلج، فهي كما سبق عند ابن جتي فنعلل، ووافقه ابن يعيش (ابن يعيش 2001م، 202/4) ورأى غيره أنها على وزن (فُعَلِّل) مثل هندلق (الثماني 1999م، 208) و (ابن القطاع 1999م، 317)، وذهب أبو حيان إلى أنه على وزن (فنعلل) (أبو حيان، 1998م، 125/1). وأيا كان وزنه فهو فائت على سيبويه، وليس كما ذهب محقق كتاب فوائت كتاب سيبويه للسيرافي حين رأى إسقاط هندلج؛ لأنّها من الأبنية المختلف في وزنها، (السيرافي 2000م، 58) فسيبويه لم يذكر (فُنعللا) ولا (فُعَلِّلا). والحق أنّ الحكم على الوزن أمر عسير؛ إذ لم يُحفظ من (فُنعلل) و (فُعَلِّل) غير هذه الكلمة، وقد انتبه ابن عصفور لهذا، فكان رأيه أنّ الأولى أن يدخل في الباب الأوسع، وهو المزيد، أي على فنعلل؛ لأنّ أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرّد في الزيادة (ابن عصفور 1996م، 57)، ويقول الصاعدي في ذلك: "فالحكم بزيادتها أقرب؛ لأنّ الحرف إذا تردد بين الأصالة والزيادة مع ندرّة الوزنين كان الأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة" (الصاعدي 2002م/1422هـ، 140/1) كُذّب وكُذّب بتخفيف الذال وتشديدها، ومثلها دُرّحرح ودُرّحرح، ويعلق ابن جتي قائلا: "ولسنا نعرف كلمة فيها ثلاث عينات غير كُذّب ودُرّحرح" (ابن جتي، د.ت، 204/3). وكانّ هذا مدخل للعفو عن سيبويه في السهو عنه كما في الهندلج! مؤق ومأق، إذ اعترف ابن جتي بفواتهما، لكنّه لم يبلغ احتمال أن يكونا مخففين من مؤقّي ومأقّي، وليست هذه الياء ياء النسب، بل هي ياء زائدة غير لازمة، (ابن جتي، د.ت، 205/3-206) حوريت، ورغم أنّ ابن جتي يقرّ بفواته إلا أنه ذكر خوضه فيه مع الفارسي وقد قلّل الفارسي من الحفل بهذه الكلمة؛ لأنها ليست من لغة ابني نزار، أي ربّعة ومضر (ابن جتي، د.ت، 207/3). ولا مردّ لذكر ابن جتي محاورته الفارسي وإيراد قوله إلا الحرص على تبرئة سيبويه والرغبة في الدفاع عنه، إذ لم يعقب ابن جتي على قول الفارسي، ولا يمكن لابن جتي أن يظهر موافقته على قول الفارسي، فهو الذي يقول اللغات كلها حجّة، من أجل ذلك صمت عن الرد على قول الفارسي فمرّ عنه دون عناية. ورجّح ابن عصفور أن يكون حوريت وصوليت أصلهما فعليت بكسر أوله، صمّ فُتّح أوله تخفيفا، كما قالوا في (بُرُقّع): (بُرُقّع). الخلبوت، وهو المخادع الكذاب والحيتوت، وهو ذُكر الحيات، و كلاهما على وزن فعلوت (ابن جتي، د.ت، 207/3). القهّوبة، وكان سيبويه قد قرّر أنّه ليس في الكلام فَعُولِي، ولكن قد يأتي بناء مع هاء التانيث ما لا يكون دونها نحو: تَرْقُوة و جُدْرية. المآخذ على منهج ابن جتي

أولا- التعصب، وقد ظهر ذلك في مواضع عديدة مثل ترقوة وتلعابة وتلقامة، وغيرها من الأمثلة التي كان يصرّ فيها على عدم الاعتراف بفوات الوزن في الكتاب.

ثانيا- الاضطراب في المنهج؛ إذ كان يرفض رأيا ويقبل آخر، والعلة واحدة لهما كما في (مهوأنّ). وكان يتشبّه بأدلة واهية ضعيفة كما ذكر في أمهج حين بين أنّ المسموع أمهجان وماهج، ولا يكون هذا دليلا يرقى أن يصرّح به، فكيف يكون المسموع دليلا على عدم وجود بناء أو عدم سماعه، وما دامت الكلمة قد وردت فهي من المسموع سواء في شعر أو في غيره.

ثالثا- اقتراح آراء لسيبويه دون أن يذكرها سيبويه، ومحاولة إقناع نفسه والقارئ أنها صدرت عن سيبويه، وقد عدّها من حسن الظنّ بسيبويه كما في (مهوأنّ)، فقد ذكر ابن جني قصة من نسج خياله عن سيبويه، ولعلّ هذا ليس منهجا علميا دقيقا تبني عليه حجة. ولو أنّ ابن جتي نسب ذلك إلى نفسه، وجعله رأيه وتحليله دون إقحام سيبويه لكان خيرا له وأدنى للمنهج العلمي. ومن ذلك أيضا الحكم على بعض الأمثلة أنّ قائلها ليس فصيحاً ونسبة ذلك إلى سيبويه، دون مرجع لذلك.

رابعا - التعميم غير الدقيق الذي يعوزه الدليل، أن جل الأمثلة شاذة وليس قائلها فصيحاً، ولم تكن تلك الأمثلة إلا الجزء اليسير من مجموع الأمثلة.  
خامساً- عدم ذكر مصادر بعض الأمثلة، خاصة التي حكم عليها بالشذوذ.

## الخاتمة

إنّ الباحث في كتب النحو والصرف والمعاجم لا جرم أنّه واجدٌ أبنية تتزايد كلما انتقل من عصر إلى عصر لاحق، ولا يمكن ضبط الأبنية وحصرها لتظل على حال واحدة مع تقدّم الزمان، وتقارض اللغات، وحاجة المتكلمين لانتراع أبنية جديدة لمفاهيم ومعانٍ تطراً لم تكن معروفة من قبل، وهذا ما غاب عن القدامى كابن جني وغيره ممن اندفعوا يردون ما ظنّوه انتقاصاً وحقاً من جهد سيبويه.

ولم يكن سيبويه سائراً على منهج غيره في دفاعه عن سيبويه، كما قرّر محقق كتاب فوائت الكتاب للسيرافي، بل اختط لنفسه منهجا انفرادياً به، وظهر ذلك واضحاً في عدد الأبنية المذكورة، وعدد الأبنية المعترف بها، وعدد الشواهد المُساقاة، وكثرة العلل التي حرص ابن جني على جمعها لإقناع القارئ ببراءة سيبويه من السهو عنها أو ضعف تقديره في الأبنية التي فاتته. ومما يُحسب لابن جني ذكر مصادر الأبنية التي ذكر أنها فاتت سيبويه في كثير من المواضع، والأبنية التي لم يذكر مصادرها هي معروفة لأهل العلم كالأمثلة التي أوردها ابن السراج والسيرافي.

وقسّم ابن جني فوائت الكتاب إلى ثلاثة أقسام، هي الأبنية التي ليس قائلها فصيحاً، والأبنية التي أصابها التغيير للضرورة الشعرية، والأبنية التي فاتت سيبويه حقا التي كان له فيها مساران، الأول إقرارها دون تعليق، والثاني إقرارها مع محاولة الاعتذار عن سيبويه وإيجاد مخرج له لعدم ذكرها. ولكنّ ابن جني في التفصيل استعان بأدلة أخرى غير الضرورة الشعرية وعدم فصاحة القائلين نحو ما ذكره سيبويه أو ذكر نظيره، واختلاف الرواية في البناء، واختلاف الوزن بين سيبويه وغيره، والتوهم والعجمة والشذوذ، وثمة فرق بين عدم فصاحة القائلين وشذوذ الكلمة، إذ شذوذ الكلمة لا يعني عدم فصاحتها أو عدم فصاحة قائلها.

وكما كان لمنهج ابن جني في الدفاع عن سيبويه حسنات كان عليه مأخذ؛ فقد ظهر واضحاً التعصب لآراء سيبويه، وهذا ما جعله مضطرباً في مواضع عديدة، ودفعه أيضاً لتخيّل آراء وقصص لا وجود له عند سيبويه، وساقه إلى التعميم الذي لا يستند على دليل، فضلاً عن تجاهله ذكر مصادر بعض الأمثلة.

## قائمة المصادر والمراجع

1. الأزهري الهروي م، 2001م، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
2. الأسترابادي، م، 1395هـ / 1975م، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت.
3. الإشبيلي الزبيدي، م، 1890م، الاستدراك، اعتنى به المستشرق الإيطالي أغناطيوس كويدي، طبع بروماسنة.
4. امرؤ القيس، 1425هـ، 2004م، ديوان امرئ القيس، تحقيق عبدالرحمن المصطاوي، ط2، دار المعرفة، بيروت.
5. ابن الأنباري، م، 1407هـ / 1987م، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
6. الأنباري م، 1401هـ / 1981م، المذكر والمؤنث، محمد عبدالخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، مصر.
7. الأنباري ع، 1420هـ / 1999م، أسرار العربية، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
8. الثماني، ع، 1419هـ / 1999م، شرح التصريف، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط1، مكتبة الرشد.
9. الجوهرى الفارابي، إ، 1407هـ / 1987م، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت.
10. ابن جني، ع، د.ت، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة العلمية.

11. ابن جيّ، ع، 1421هـ/2000م، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق أحمد رشدي ومحمد فارس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
12. ابن جيّ، ع، 1373هـ/1954م، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، دار إحياء التراث القديم.
13. الحديثي، خ، 1385هـ/1965م، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، العراق.
14. حسان، ت، 1427هـ/2006م، اللغة العربية مبناها ومعناها، ط5، عالم الكتب.
15. الحسن، م، 2005م، أبنية المصادر بين الوضع والاستعمال، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج80، ج2، ص-305 335.
16. أبو حيان الأندلسي، م، 1998م/1418هـ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
17. ابن خالويه، ح، 1399هـ/1979م، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط2.
18. خمقاني، م، 2016م، التطور اللغوي، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ع 24 ص 167-174.
19. ابن دريد، م، 1987م، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت.
20. ابن الدهان، س، 2003م، شرح أبنية سيبويه، تحقيق علاء محمد رأفت، دار الطلائع، القاهرة.
21. الزبيدي، 1890م، الاستدراك على سيبويه، تحقيق أغنازيو جويدي، روما.
22. ابن السكيت، ي، 1998م، الألفاظ، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان ناشرون.
23. سيبويه، ع، 1988م، الكتاب، عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
24. ابن سيده، ع، 1417هـ/1996م، المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث لعربي، بيروت.
25. ابن سيده، ع، 1421هـ/2000م، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبدالحميد هندواي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
26. السيرافي، س، 2000م، فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب، تحقيق محمد عبدالمطلب البكاء، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.
27. السيوطي، ع، 1418هـ/1998م، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
28. الصاعدي، ع، 2002م/1422هـ، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، ط1، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة النورة، المملكة العربية السعودية.
29. طرفة بن العبد، 1423هـ/2002م، ديوانه، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت.
30. عبدالتواب، ر، 1967م، لحن العامة والتطور اللغوي، ط1، دار المعارف، مصر.
31. ابن عصفور، ع، 1996م، الممتع الكبير في التصريف، ط1، مكتبة لبنان.
32. العظامات، م، 2013م، التداخل الصيغي في أبنية المصادر والمشتقات، ر. ما، جامعة آل البيت.
33. الغامدي، ع، 1439هـ/2018م، الخروج من الضم إلى الكسر والعكس عند النحويين، مجلة الدراسات اللغوية/جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مج 20، ع 3.
- حسان، ت، 1427هـ/2006م، اللغة العربية مبناها ومعناها، ط5، عالم الكتب.
34. ابن فارس، أ، 1399هـ/1979م، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر.
35. الفراهيدي، خ، د.ت، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
36. فليش، ه، 1966م، العربية والفصحى، ترجمة عبدالصبور شاهين، ط1، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
37. ابن القطاع الصقلي، ع، 1999م، أبنية الأفعال والأسماء والمصادر، تحقيق أحمد محمد عبدالدايم، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

38. قيس لبني، 2003م، ديوان قيس لبني، شرح وتحقيق عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت.
39. المبرد، م، د.ت، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
40. ابن منظور، م، 1414هـ، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت.
41. الهذليين، 1385هـ/1965م، ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق محمد الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة. مصر.
42. ابن الوراق، م، 1420هـ/1999م، علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.
43. ابن يعيش 1422 هـ - 2001 م، شرح المفصل، إميل بديع يعقوب ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.